هل حكم على الزوجة بالاعدام .. لخيانتها زوجها ..

قضية « مسز مايبريك »

... تهامس الناس بعد صدور الحكم بأن « مسز مايبريك » انما حوكمت وأدينت لعلاقتها الدنسة بالمستر « بريرلي » ولليالي التي قضتها معه في أحد فنادق لندن . . لا لقتلها زوجها ! .

ولعلها كانت تشعر في قرارة نفسها بذلك . . لأنه عندما صدر الحكم عليها بالاعدام وسئلت عما اذا كان لديها ما تريد قوله أجابت :

— اني مدانة حقاً لعلاقتي بمستر « بريرلي » . . ولكني بريئة من قتل زوجي ! .

عند ما تزوجت « فلورنس اليزابيث تشاندلر » — وهى ابنة أحد أصحاب المصارف الأمريكية — فى عام ١٨٨١ من « جيمس مايبريك » تاجر الأقطان المعروف بمدينة « ليفربول » ...كانت الزوجة لم تبلغ العشرين من عمرها .. بينما كان الزوج قد جاوز الأربعين . !

وبالرغم من أن طفلين جميلين كانا ثمرة هذا الزواج .. إلا أنه لم يكن فى الجملة بالزواج السعيد أو الموفق . . إذ اتخذت « مسز مايبريك » خليلا هو « بريرلى » . . وما لبثت أن غادرت زوجها ذات يوم فى عام ١٨٨٩ . . أى بعد تسع سنوات من الزواج . . إلى لندن حيث أمضت مع « بريرلى » هذا ثلاثة ليال فى أحد الفنادق المعروفة تحت اسم مستعار . .

على أنها عادت بعد ذلك من لندن إلى منزل الزوجية فصفح عنها زوجها ، واصطحبها عقب ذلك إلى حلبة سباق الخيل « الجراند ناشيونال » وهناك التقيا بالعشيق . . فلم يتمكن الزوج من كتمان غضبه وسخطه عليه . . وفى الحال انقلب هذا الغضب ، وذلك السخط ، نحو الزوجة فأخذ ينهرها ويؤنبها تأنيباً مراً . . وفى المساء انقطع عن محادثتها قبل أن يأوى إلى فراشه ! ! .

وقد رأت الزوجة أن تضع حداً لعلاقتها الزوجية . . لا العاطفية . . فعقدت العزم على ترك زوجها فى الحال . . ولكن أصدقاء الطرفين

تدخلوا فى الأمر وحالوا دون وقوع الكارثة — إن صح أنها كانت كذلك — وهكذا عادت العلاقة فى الظاهر إلى حالة طيبة . . وإن كانت الزوجة قد أيقنت فى قرارة نفسها أن زوجها لا بد أن ينتقم منها إن عاجلا أو آجلا ، بعد أن سلّم بخيانتها له ، وعبثها بكرامته ، وجرحها لكبريائه !! . .

ولم يكن الزوج بالرجل الكامل . . بل كان هو الآخر ميّال إلى معاشرة النساء . . ولعل هذا هو الذى دفع بالزوجة إلى اتخاذ عشيق لها ، وإصرارها على البقاء فى أحضانه . . هذا إلى أنه اشتهر عنه ميله إلى تعاطى المخدرات إلى حد الإدمان . . وكان يعمد إلى أنواعها القوية الشديدة التأثير ليستعملها . . كالاستركنين والزرنيخ . .

وفى أوائل شهر أبريل من عام ١٨٨٩ مرض « جيمس مايبريك » فجأة مرضاً شديداً اضطره إلى ملازمة الفراش . . وقبيل انتهاء هذا الشهر اشتدت عليه وطأة المرض وكان يعزى إلى كثرة تعاطيه لمادة الزرنيخ كمخدر . . وهذا ما قرره الأطباء الذين باشروا علاجه . .

وبالرغم من سوء العلاقات البادى بين المريض وزوجته . . فقد حرصت هذه على تمريضه فى خلال مدة مرضه وشاركتها فى ذلك ممرضة أخرى . .

وفى يوم ١١ مايو من عام ١٨٨٩ لحق « مايبريك » بالرفيق الأعلى . .

وبعد يومين من ذلك قرر الأطباء الذين فحصوا جثته أن سبب وفاته راجع إلى التهاب شديد فى المعدة نشأ عن تسمم فظيع . وهنا اتجه الظن إلى أن هناك جناية فى الأمر . . فأسرع البوليس بإلقاء القبض على الأرملة الشابة وبدأ التحقيق معها ، وقويت الشبهات نحوها عندما أثبت التشريح أن الجثة كانت تحوى كمية وافرة من مادة الزرنيخ السامة . . وما لبثت أن وجهت إليها تهمة قتل زوجها عامدة بدس السم له ! . .

مثلت « مسز مايبريك » أمام القضاء فى ١٤ يونيو من نفس العام . . وتولى القاضى « استيفن » محاكمتها . . بينما قام بمهمة الدفاع السير « تشارلس رسل » وهو الذى صار فيما بعد لورد « رسل أوف كيلوين » قاضى قضاة انجلترا . .

فما هى الأدلة التى قامت ضد المتهمة ؟

لقد ذهبت « مسز مايبريك » — قبل أن يشتد المرض على زوجها بأيام قلائل — إلى صيدلية فى « إيحبيرث » وشكت للصيدلى من كثرة الذباب عندها واشترت « دستة » من الأوراق الخاصة بقتل الذباب — وهى نوع من أشرطة الورق تعلق فى الأماكن التى يكثر فيها الذباب . . وقد طليت بسم يشبه الحلوى ليغرى الذباب فيموت لاصقاً بها — وبعد يومين أو ثلاثة من ذلك زارت صيدلية أخرى وابتاعت عديداً من تلك الأوراق أيضاً وكانت جميعها تحوى مادة الزرنيخ . .

وفى ٢٤ أبريل رآها إثنان من خدمها تغمس بعض هذه الأوراق فى حوض ماء فى غرفتها ، ولقد فسرت « مسز مايبريك » هذا العمل بأنها كانت تريد الحصول على بعض الزرنيخ لاستعماله فى شعرها إذ أن صديقاً أمريكياً من الأطباء نصحها باستعماله كدواء يغسل به الوجه فيكسبه نضارة ، فاشترت تلك الأوراق لما تحويه من المادة المطلوبة ! !

وإذن فقد كانت هناك فرص عديدة تستطيع أن تنتهزها مسز مايبريك لتدس لزوجها الزرنيخ وخصوصاً فيما يتعاطى من مرق اللحم ! ! . . .

وحوالى ٨ مايو بدأ خدم البيت يشكون فى سلوك ربة الدار ، ولهذا أرسلوا يستدعون شقيق مايبريك من لندن وهو موسيقى مشهور يعرفه العالم باسم آدم استيفن .

ومنذ وصول هذا الشقيق بدأت الريبة تقوى لديه فى أمر الزوجة مما جعله يفضى للأطباء بما يساوره ، وبعد أن تعرف الزوج كان هذا الشقيق هو العامل الأول فى توجه التهمة إلى زوجة شقيقه على أساس أنه مات بتأثير سم الزرنيخ ، وأن زوجته هى التى دبرت أمر تسربه إلى جسده .

وحاول محامى المتهمة جاهداً أن يحطم أدلة الاتهام قائلا : إن الاتهام لا يستطيع أن يؤكد تماما أن الموت كان من أثر تناول أو دس الزرنيخ . . ثم طلب أن تسمح المحكمة بسماع بيان من موكلته — فقد

كان محظوراً على المتهمين أن يدلوا بشهادة ما فى ذلك الزمن — وكان بيانها منصباً على الاحتجاج وشرح بعض النقط فقط .

وبعد أن انتهى « سير تشارلس » من مرافعته ، وتكلم القاضى ، ترك الأمر للمحلفين ، فاختلوا نصف ساعة وعادوا مجمعين على إدانة المتهمة وصدر الحكم عليها بالإعدام .

أثار هذا الحكم ضجة كبرى ، وتحول معظم الشعب إلى جانب المتهمة ، وتزاحم الناس حول مبنى المحكمة ساخرين من القاضى « استيفن » عند مغادرته الدار . . وأبدت الصحف دهشتها من نتيجة المحاكمة . . وأرسلت العرائض إلى وزير الداخلية . . بل وقد أرسل بعضها إلى جلالة الملكة بطلب إعادة المحاكمة ! .

وكان من أثر ذلك أن استبدل حكم الإعدام بالسجن المؤبد . . فقضت مسز « مايبريك » ١٥ عاما فى السجن . . وغادرته فى يناير عام ١٩٠٣ . . ورحلت إلى أمريكا على الفور حيث لم يعد يسمع عنها بعد ذلك .

وبعد أن أوفت المتهمة عقوبتها ، أباح رجال القضاء والمحامين لأنفسهم أن يتحدثوا عن عدم العدل الذى لابس تلك القضية ، شارحين الأسباب التى من أجلها ثار الرأى العام . . واحتجت الصحف ، ووصلت العرائض إلى جلالة الملكة .

ولنلق الآن ضوءاً على القضية من جديد ، ولنبدأ بالقاضى الذى أصدر الحكم الذى أثار تلك الضجة واعتبر من أكثر الأحكام إجحافاً فى القضاء الإنجليزى .

كان السير « فتز جيمس ستيفن » من ألمع شخصيات عصره ، فكان كاتباً عظيما وحجة فى القانون الجنائى ، واتسمت كل أحكامه بالعدل والدقة . ولكن هل كان هذا القاضى الفاضل مالكا لجميع قواه العقلية فى الوقت الذى وضعت فيه قضية « مسز ما يبريك » بين يديه ؟

لقد أصيب هذا القاضى قبل أربع سنوات من تاريخ نظره للقضية التى نحن بصددها ، بالشلل — عام ١٨٨٥ — فاضطر إلى التقاعد ردحاً من الزمن ، وبعد عامين اثنين من صدور حكمه على « مسز مايبريك » فقد عقله كلية . فهل كان فى حالة عقلية كاملة يوم صدر ذلك الحكم على تلك المرأة التعسة ؟

لقد قال المستر « ه . ب . افرنج » ، وهو من أعلام بريطانيا فى القانون الجنائى وعلم النفس الجنائى : إن سير جيمس ستيفن قد تخبط فى تلك القضية تخبطاً لم يكن متوقعاً من رجل فى مثل دقته !! ولا شك أن سير جيمس لم يكن مالكا لقواه العقلية للدرجة التى تسمح له أن يبت — بالحياة أو الموت — فى أمر مخلوق . .

وهناك أكثر من ذلك : إذ أن القاضى سير جيمس كان واضح

التعصب ضد مسز مايبريك وكان يعلق أهمية كبرى على علاقتها بالمدعو « بريرلى » . وليس أدل على ذلك من قوله فى أثناء المحاكمة : « إن هذه المرأة كانت تمارس علاقات فاجرة مع رجل آخر ، فلابد أنها سعت لإنقاذ سمعتها بقطع العلاقة بزوجها إلى الأبد ، وهذا الدافع الخطير ولا شك جعلها تعمد إلى التخلص من زوجها ! » .

.. فلا غرو بعد ذلك إذا تهامس الناس بعد صدور الحكم بأن « مسز مايبريك » إنما حوكمت لعلاقتها الدنسة بمستر « بريرلى » وللثلاث ليال التى قضتها معه فى أحد فنادق لندن لا لقتلها زوجها ! ؟ . . ولعلها نفسها كانت تشعر فى قرارة نفسها بذلك ، لأنه عند ما صدر الحكم بالإعدام عليها وسئلت عما إذا كان لديها ماتريد قوله أجابت : « إنى مدانة حقاً لعلاقتى « بمستر بريرلى » ، ولكننى بريئة من قتل زوجى ! » .

أما المحلفون فلا تثريب عليهم فقد حكموا بما رأوا وعلموا ، ولكن الشعب الذى اطلع على تقارير الفحص الطبى رأى غير رأيهم ، إذ بينما أثبت خبراء الطب الشرعى أن القتيل مات من تأثير كمية من سم الزرنيخ . إذ بالدكتور « شيدى » — ويعتبر من أعلام الطب الشرعى فى بريطانيا فى ذلك الوقت — يرى العكس ويقول : إن الفقيد لم يمت أبداً بسبب دس الزرنيخ له . . وكل هذا مما لا يجعل لهذا الموضوع — موضوع الفحص الطبى — التأثير الأول فى المحاكمة والإدانة . .

وكتب مستر « أوبرون هربرت » إلى « جريدة التيمس » يقول : « أى شيء تتوقعون أن يؤدى بحياة مايبريك غير السموم . وقد جعل من معدته « بالوعة » لها فوجد فيها الاستركنين والمورفين والزرنيخ وغيرها من الآفات التى كان يتعاطاها إبان مرضه القصير . . »

وأثبت كثير من رجال العلم أيضاً أن موت مايبريك يرجع إلى كثرة تعاطيه للمخدرات إلى الحد الذى جعل معدته تفقد قوة مقاومتها ومناعتها .

ولعل أبلغ تلخيص لقضية مايبريك ما دونه بعض الخبراء ورفعه إلى مستر « اسكويث » وزير الداخلية فى ذلك الوقت وقد أثبتوا فيه :

* لم يكن هناك دليل على أن مستر مايبريك لم يمت ميتة ذات أسباب طبيعية .

* لم يكن هناك دليل على أنه مات تحت تأثير سم الزرنيخ .

* لم يكن هناك دليل على أن زوجته دست أو حاولت أن تدس له السم

* كان الحكم ضد الأدلة .

* لم يعط المحلفون المتهمة فرصة الإستفادة من تضارب آراء الخبراء فى الفحص الطبي .

وقد حاول لورد رسل ـــ محامى المتهمة ـــ مراراً وبذل جهوداً

جبارة لتخفيف الحكم، ولكنه لم يفلح .. بالرغم من كل هذه الآراء المختلفة التي تؤيد الشك في الإتهام ..

ولقد أخذ يحاول ، في كل مناسبة ممكنة ، تذكير الرأى العام بقصة موكلته إذ كان يعتقد إعتقاداً جازماً في براءتها ، ولكن بلا فائدة .. إذ ظلت في سجنها حتى نهايته ..

ومهما قيل في هذه القضية ، وما لابسها من غموض ، وما جلبت للقضاء الانجليزى من سمعة غير كريمة ، فإنها قد أتت بأعظم الفوائد ، إذ كانت السبب المباشر — إلى حد كبير — في إنشاء محكمة الاستئناف للجنايات لأول مرة في تاريخ القضاء الإنجليزى .